

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: اتفاق أوبك مهمة صعبة مع تنامي توقعات تثبيت إنتاج النفط

- تحليل اخباري: هل تغير الصين خريطة العالم الاقتصادية؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

مكتب الميزانية: عجز ميزانية أمريكا 590 مليار دولار في 2016

(رويترز)

قال مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي إن من المتوقع أن ينمو عجز الميزانية في الولايات المتحدة إلى 590 مليار دولار في السنة المالية 2016 نظرا لتباطؤ نمو الإيرادات أكثر من المتوقع وارتفاع الإنفاق على برامج من بينها الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

تظهر التقديرات الأعلى نحو 56 مليار دولار عن توقعات المكتب في مارس ارتفاع العجز قياسا إلى الناتج الاقتصادي للمرة الأولى منذ 2009 .

وقال المكتب إن من المتوقع أن يرتفع العجز بمقدار 152 مليار دولار عن مستواه في 2015 ليعادل 3.2 بالمئة من الناتج الاقتصادي.

تنتهي السنة المالية الاتحادية 2016 في 30 سبتمبر.

موديز: ارتفاع النفط يخفف أعباء ميزانيات دول الخليج

العربية.نت

أعلنت وكالة "موديز" أن ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير سيساهم في تخفيف العبء على الدول الخليجية، بحيث سيقفل من العجز في الموازنة وفي الحسابات الجارية.

وأشارت "موديز" إلى أن الكويت وقطر وسلطنة عمان الأكثر استفادة من ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير، نتيجة اعتماد الإيرادات الحكومية بشكل كبير عليها.

وتوقعت "موديز" أن يبلغ عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، و5.5% في قطر ونحو 15% في سلطنة عمان هذه السنة.

كما أضافت الوكالة أن التقلبات الأخيرة لأسعار النفط لن يكون لها أثر كبير على التصنيفات الائتمانية لدول الخليج، مشيرة إلى أنها ستظل تحت الضغط.

التمويل الدولية: 10% فقط من المشروعات الصغيرة جدا في المنطقة يمكنها الحصول على تمويل

موقع صحيفة البورصة

أظهرت نتائج تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع شبكة سنابل للتمويل الأصغر، أن 10% فقط من المشروعات الصغيرة جدا تستطيع الحصول على تمويل في المنطقة العربية.

ووفقا لبيان حصلت "البورصة" على نسخة منه، توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المشروعات الصغيرة جدا تمثل فرصة جوهرية لمؤسسات التمويل الأصغر وقوة هائلة دافعة للتنمية الاقتصادية، إلا أن مجهودات الإقراض المبذولة حاليا لا تزال غير كافية.

وقالت الدراسة إن التقرير استند على مسح أجرى بالتعاون مع شبكة سنابل للتمويل الأصغر في العالم العربي، والجهود المبذولة لخدمة قطاع المشروعات الصغيرة جدا.

وأضافت أنه يلقي الضوء على التحديات التي تعوق مؤسسات التمويل الأصغر والأطراف الفاعلة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقالت سحر الطيبي، المدير التنفيذي لشبكة سنابل، "تظهر نتائجنا أن المشروعات الصغيرة جدا تمثل فرصة عظيمة للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر التي تجنبت لوقت طويل تمويلها، نظرا لعدم القدرة على تقييم مخاطر الائتمان، ومحدودية المعرفة بالإحتياجات المالية لهذه الشركات، مما أدى في النهاية إلى ثقافة التكيف بدلا من ابتكار منتجات مالية جديدة للمشروعات الصغيرة جدا".

وقال التقرير إن عدد الموظفين في الشركات الصغيرة جدا يبلغ ما بين 2 و10 موظفين وفي بعض الحالات يصل العدد إلى 20 موظفا، على العكس من المشروعات المتناهية الصغر، والتي يديرها شخص واحد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأضاف أن هناك أكثر من 5 مليون مشروع صغير جدا في العالم العربي، و10% منهم القادرين الحصول على التمويل، مشيرا إلى أن ذلك يؤدي إلى فجوة ائتمانية تُقدر بمبلغ 13.5 مليار دولار، وأن هذا الرقم لا يشمل المشروعات الصغيرة جدا غير المسجلة رسميا.

وقال محمد خالد، كبير مسؤولي مؤسسة التمويل الدولية لعمليات التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تتقيد قدرة المشروعات متناهية الصغر على تعزيز النمو وتوفير فرص العمل بقدرتها على الحصول على التمويل الكافي. ويجب على الحكومات والبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر والأطراف الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص أن تتدخل جميعها لرأب الفجوة التمويلية ودفع النمو الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص العمل."

وقال التقرير إن مؤسسة التمويل الدولية استثمرت في تلك المشروعات على المستوى الدولي 633 مليون دولار في العام المالي 2016، وأطلقت 61 مشروعا مع مؤسسات التمويل الأصغر.

ويعد هذا التقرير الثاني في سلسلة دراسات عن قطاع التمويل الأصغر تجربها مؤسسة التمويل الدولية وشبكة سنابل، في إطار جهود مؤسسة التمويل الدولية واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز الحصول على التمويل والدعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولتوفير فرص العمل.

"العريان": إبقاء الفيدرالي على الفائدة منخفضة لفترة طويلة خطر على الاستقرار المالي

موقع أرقام

قال كبير مستشاري شركة "إيلانز" الألمانية للتأمين "محمد العريان" إن الاحتياطي الفيدرالي يحتاج لدراسة تداعيات إبقاء معدلات الفائدة منخفضة حتى في ظل الضغوط على إنتاجية العمالة.

وأضاف "العريان" أن إبقاء الفائدة لفترة أطول من اللازم يشكل مخاطر على الاستقرار المالي، وأعرب عن اعتقاده بأن البنك المركزي عليه استئناف وتيرة الرفع التدريجي للفائدة.

وأبقى الفيدرالي على الفائدة قرب الصفر لفترة طويلة حتى رفعها لأول مرة في حوالي عشر سنوات في ديسمبر الماضي، وكان من المتوقع رفعها أربع مرات هذا العام، ولكن تم خفض هذه التكهانات بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ومن المنتظر نهاية الأسبوع الجاري أن تدلي رئيسة البنك المركزي "يلين" بتصريحات عن آخر مستجدات السياسة النقدية.

قطاع السياحة في باريس يطالب بخطة إنقاذ مع عزوف الزائرين خشية الهجمات

(رويترز)

قال مسؤولون إن هجمات الإسلاميين أفزعت آلاف السياح ودفعتهم للعزوف عن زيارة باريس وأماكنها السياحية الشهيرة وهو ما ساهم في فقدان العاصمة الفرنسية إيرادات بنحو 750 مليون يورو (850 مليون دولار).

وتأثر القطاع أيضا بالإضرابات والفيضانات وهو ما طغى على الدعم الذي تلقاه من استضافة فرنسا لبطولة أوروبا لكرة القدم 2016 وجعل صناعة السياحة في حاجة إلى استثمارات جديدة ضخمة وحزمة إنقاذ بحسب ما قاله ممثلون للقطاع.

وقال فريدريك فاليتو رئيس هيئة السياحة بمنطقة باريس في بيان "حان الوقت لنذكر أن قطاع السياحة يمر بكارثة".

وذكرت الهيئة أن عدد الزائرين لقوس النصر هبط بما يزيد عن الثلث في النصف الأول من 2016 مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام.

وسجل متحف جراندي باليه انخفاضا بلغ 43.9 في المئة في عدد زائريه بينما تراجع عدد زائري قصر فرساي بنحو 20 في المئة.

وقال جورجيس بانايوتيس رئيس إم.كيه.جي لبحوث الفنادق لرويترز "تسرح فنادق بالفعل عاملين لديها رغم أنها لا تعلن ذلك. هذا القطاع ينهار ويحتاج الآن إلى إجراءات إغاثة. يحتاج أصحاب الفنادق إلى أسلحة للمقاومة".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأضاف أن إيرادات الفنادق هبطت 15 في المئة هذا الصيف في منطقة باريس. وعزف السياح الأكثر ثراء على وجه الخصوص حيث سجلت الفنادق الفاخرة انخفاضات تتراوح بين 30 و40 في المئة.

ويساهم قطاع السياحة عادة بما يزيد عن سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا.

المنتدى الاقتصادي العالمي: نسبة كبيرة من فئة الشباب في جميع أنحاء العالم تشعر بالاحباط جراء انتشار الفساد

كونا

قال المنتدى الاقتصادي العالمي اليوم الاثنين إن نسبة كبيرة من فئة الشباب في جميع أنحاء العالم تشعر بالاحباط جراء انتشار الفساد والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية ونقص فرص العمل.

وذكر المنتدى في تقريره الدوري حول توجهات شباب العالم وتطلعاتهم أن غالبية الشباب لديهم تفاؤل حذر بشأن المستقبل بما في ذلك أيضا الخوف من تقلص فرص العمل والتعليم في مختلف دول العالم وغياب المساءلة القانونية على الأصدقاء الحكومية والدولية إضافة إلى انتشار الصراعات الدينية والفقر.

وأوضح التقرير أن نسبة 26 بالمئة من فئة الشباب لديهم القدرة على حل تلك المشكلات ويعربون عن ثقتهم بمساهمة المنظمات الدولية في تخطي الصعوبات، في حين يرى 20 بالمئة منهم أن الحكومات وحدها هي التي يمكن أن تقوم بحل مشكلاتهم.

وأضاف أن نسبة 17 بالمئة من الشباب يعربون عن ثقتهم في قدرات منظمات المجتمع المدني على حل تلك المشكلات فيما يعتقد 20 بالمئة من الشباب أن لديها إمكانية المساهمة في حل المشكلات التي يعانون منها.

من جهة أخرى أشار التقرير إلى أن 36 بالمئة من الشباب يرون أنهم مواطنون عالميون، في حين يمثل الانتماء القومي أهمية كبرى لحوالي 22 بالمئة كصفة تعريفية، ويرى تسعة بالمئة أن الانتماء الديني هو الهوية الأساسية لا سيما بين شباب الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وفيما يتبنى الشباب التقنيات الرقمية بشكل كامل في حياتهم اليومية إلا أن 86 بالمئة منهم أكدوا أنها ستقلص من فرص العمل التقليدية ولكنها في الوقت ذاته ستكون دافعا رئيسيا لتعديل بعض مفاهيم سوق العمل وستستفيد منها بعض القطاعات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية.

ويستند التقرير إلى استطلاع للرأي شارك فيه نصف مليون شاب وفتاة من 181 بلدا تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما في إطار مبادرة المنتدى الاقتصادي العالمي المعروفة باسم (مجتمع مشكلو العالم).

وتهدف المبادرة إلى التعرف على توجهات الشباب من مختلف مناطق العالم الجغرافية حول القضايا الدولية والإقليمية ورؤيتهم في كيفية التعامل معها على اعتبار أنهم قوى المستقبل.

مسح: مخصصات المحافظ للأسواق الناشئة الأعلى منذ أغسطس 2015

(رويترز)

خلص مسح أجري حديثا إلى أن أصول الأسواق الناشئة قد استقبلت تدفقات صافية بلغت 13.2 مليار دولار منذ أواخر يوليو تموز متجاوزة صافي التدفقات على الأسواق المتقدمة في محافظ المستثمرين ومسجلة أعلى مستوى تمثيل في الصناديق المشتركة وصناديق المؤشرات العالمية في أكثر من عام.

وأظهر تقرير من معهد التمويل الدولي بلوغ حصة أصول الأسواق الناشئة في محافظ مستثمري الصناديق المشتركة وصناديق المؤشرات العالمية 11.7 بالمئة في 17 أغسطس وهو أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2015.

وعلى مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة شهدت محافظ سندات الأسواق الناشئة صافي تدفقات بلغ 870 مليون دولار. ويعد ذلك ارتفاعا كبيرا مقارنة مع النصف الأول من العام عندما لم يتجاوز متوسط التدفقات الأسبوعية على سندات الأسواق الناشئة 85 مليون دولار.

وقال إمري تيفتيك نائب مدير الأسواق المالية العالمية في معهد التمويل "عوائد السندات في الأسواق الناشئة أصبحت أكثر إغراء حتى قياسا إلى نظيراتها المتقدمة.. في ضوء بحث المستثمرين من المؤسسات - صناديق التقاعد وشركات التأمين - عن العائد في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة فقد أصبح اهتمامهم بسندات الأسواق الناشئة لافتا".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتبدو الانعطافة أشد وضوحا في أسهم الأسواق الناشئة. فعلى مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة شهدت أسهم الأسواق الناشئة تدفقات بلغت 930 مليون دولار أسبوعيا مقابل نزوح 250 مليون دولار أسبوعيا في المتوسط على مدى النصف الأول من 2016.

ترجع الأرقام جزئيا إلى تحسن العوامل الأساسية في العديد من الأسواق الناشئة. ويتوقع معهد التمويل الدولي أن يتفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة على الأسواق المتقدمة في المستقبل القريب. وتستفيد الأسواق الناشئة من استقرار بيانات الصين وانتعاش أسعار السلع الأولية وتوقع وتيرة بطيئة لرفع الفائدة الأمريكية.

عامل آخر يتمثل في بحث المستثمرين عن العائد في ظل مناخ أسعار الفائدة المنخفضة حيث أصبحت الفائدة سلبية في ديون سيادية بأكثر من عشرة تريليونات دولار.

واستقبلت صناديق سندات الأسواق الناشئة تدفقات صافية بستة مليارات دولار في حين شهدت صناديق أسهم الأسواق الناشئة تدفقات قدرها 7.2 مليار دولار.

"موديز" تتوقع أن تتحرك أسعار النفط ما بين 40 إلى 60 دولارا على المدى المتوسط

موقع أرقام

قالت وكالة "موديز" إنها تتوقع أن تبقى أسعار النفط منخفضة وأن تتحرك في نطاق 40 إلى 60 دولارا للبرميل على المدى المتوسط.

وتوقعت الوكالة في تقرير حديث صدر عنها أن تظل دول مجلس التعاون تحت الضغط خلال فترة تقلبات أسعار النفط، لا سيما من ناحية الأوضاع الائتمانية، رغم التوقعات بارتفاع النفط عن التقديرات في الأمد القريب، لكن من غير المحتمل أن يكون لهذه التقلبات تأثير كبير على الجدارة الائتمانية السيادية لها.

وأشارت إلى أن الإصلاحات الحكومية لمعالجة المشاكل الهيكلية التي ترافقت مع التراجع الكبير في أسعار النفط ستبقى المحدد الرئيسي للجدارة الائتمانية السيادية لهذه الدول.

وأضافت "موديز" أنها تتوقع استمرار التحديات الاقتصادية والمالية والخارجية التي تواجهها دول الخليج.

ولكن الوكالة نوهت إلى أن دول مجلس التعاون سوف تواجه ارتفاعا من حيث تقلص حجم عجز الموازنة والحساب الجاري عما كان متوقعا بسبب ارتفاع أسعار النفط، وأن الكويت وقطر وسلطنة عمان ستكون أكبر المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط في الأمد القريب، نظرا لاعتمادها الكبير على إيرادات النفط.

وتوقعت الوكالة أن تحقق كل من الكويت وقطر وسلطنة عمان عجزا يصل إلى 3.0%، و5.5%، و15.1% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في 2016.

التأثير على مصر:

تشير الأخبار السابقة إلى ظهور بوادر على تراجع مؤقت لأزمات أسواق النفط؛ حيث تؤكد أغلب التقارير على اتجاه أسعار النفط إلى الاستقرار عند مستويات أفضل في ظل تنامي معدلات الطلب وهو ما يقلص خلال الفترة الحالية من عجز موازونات دول الخليج ويعطي فرصا أفضل لجذب الاستثمارات الخليجية لمصر مع استمرار برنامج الدعم الخليجي قصير المدى في الاقتصاد المصري.

كما تعكس الأخبار تطور المشكلات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا عالميا مما يستلزم الإسراع بتشكيل جهاز متكامل لتنشيط القطاع ككل، ليس على المستوى التمويلي فقط ولكن أيضا على مستوى التنظيم والتخطيط وصياغة الرؤى المستقبلية مما يعكس تناميا أفضل في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة، خاصة وأن الأنباء تشير إلى سعي عدد كبير من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل لمثل هذا النوع من المشروعات، إلا إذا نجحت مصر في إجراء نموذج تمويلي وتنموي متكامل يؤدي في النهاية إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي وتنشيط هذا القطاع.

كما تشير الأخبار إلى أن تباطؤ معدلات نجاح مصر في الترويج للسياحة خارجيا قد أدى إلى ضياع فرص نادرة خاصة مع تراجع السياحة في عدد من أكبر أسواقها عالميا مثل فرنسا وما يستلزم لإعادة النظر في برنامج الترويج السياحي المصري المستخدم حاليا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: اتفاق أوبك مهمة صعبة مع تنامي توقعات تثبيت إنتاج النفط

(رويترز)

قالت مصادر في أوبك إن من المرجح أن تجدد المنظمة محادثات تجميد مستويات إنتاج النفط حينما تجتمع مع المنتجين الآخرين الشهر القادم حيث يبدو أن السعودية أكبر بلد مصدر للخام في العالم تريد أسعاراً مرتفعة لكن إيران والعراق وروسيا تحول دون التوصل إلى اتفاق.

وزادت الرياض بشكل كبير توقعات التوصل إلى اتفاق عالمي بخصوص الإنتاج حينما قال وزير الطاقة خالد الفالح إن المملكة ستعمل مع أعضاء أوبك والمنتجين الآخرين من خارج المنظمة للمساعدة في استقرار أسواق النفط.

وقال مصدر في أوبك من أحد كبار منتجي الشرق الأوسط "تعطي تعليقات وزير الطاقة السعودي تلميحا إيجابيا بأنهم مستعدون للتباحث بشأن تجميد الإنتاج لكن السؤال: عند أي مستوى؟"

وتابع "هل سيكون التجميد عند مستويات يناير وماذا عن إيران؟ وهناك نيجيريا التي فقدت الكثير من الإنتاج منذ يناير."

وبعد أيام قليلة من تصريحات الفالح نُقل عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك قوله إن روسيا تتشاور مع السعودية والمنتجين الآخرين لإحلال الاستقرار في سوق النفط مضيفاً أن الباب ما زال مفتوحاً أمام مزيد من المحادثات بشأن تثبيت الإنتاج إذا تطلب الأمر.

وزادت السعودية - التي تتنافس مع روسيا والولايات المتحدة على صدارة الإنتاج العالمي - إنتاجها إلى 10.67 مليون برميل يوميا في يوليو تموز من 10.2 مليون برميل يوميا في يناير كانون الثاني حينما ظهرت فكرة تجميد مستويات الإنتاج للمرة الأولى.

ومنذ 2014 زادت السعودية القائد الفعلي لأوبك إنتاجها لدفع الدول ذات الإنتاج مرتفع التكلفة إلى الخروج من السوق وزيادة حصتها السوقية على حساب منافسين مثل الولايات المتحدة قفز إنتاجهم مدعوماً بارتفاع الأسعار في السنوات العشر الماضية.

ونتيجة لذلك انهارت الأسعار إلى 27 دولارا للبرميل في يناير من نحو 115 دولارا في منتصف 2014 لتضع سقفا على إنتاج الولايات المتحدة لكنها أضرت أيضا بشدة ميزانية السعودية وتسببت في عجز مالي قياسي للرياض.

وانهارت محاولة سابقة لتجميد الإنتاج عند مستويات يناير لدعم الأسعار في أبريل بعدما قالت السعودية إنها تريد من جميع المنتجين ومن بينهم منافستها الإقليمية إيران الانضمام إلى المبادرة.

وتقول طهران إنها تحتاج إلى استعادة حصتها السوقية التي فقدتها خلال سنوات العقوبات الغربية التي تم رفع معظمها في يناير.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية زادت إيران ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك إنتاجها ليقترّب من مستويات ما قبل العقوبات ولمحت مرارا إلى أنه لا توجد لديها أي خطط للانضمام إلى مبادرة تجميد الإنتاج.

وقال مصدر مطلع مشيراً إلى فرص التوصل إلى اتفاق لتجميد الإنتاج في سبتمبر "لا أرى أن هناك أي فرصة حقيقية".

وستجتمع الدول الأعضاء في أوبك على هامش منتدى الطاقة الدولي الذي يضم المنتجين والمستهلكين وسينعقد في الجزائر من 26 إلى 28 سبتمبر.

وتابع المصدر "إذا شهدت الأسعار مزيداً من الانخفاض فإن بعض أعضاء أوبك سيحاولون إرسال تلميحات إيجابية إلى السوق للحفاظ على الأسعار عند المستويات الحالية على أقل تقدير".

زيادة إنتاج العراق

قال وزير النفط الإيراني بيجن زرنغه مخاطباً البرلمان إنه يريد زيادة إنتاج بلاده إلى 4.6 مليون برميل يوميا خلال خمس سنوات وهو أعلى بكثير من 3.6 مليون برميل يوميا حالياً ومن ما بين 3.8 مليون وأربعة ملايين برميل يوميا قبل العقوبات.

وبالنسبة للعراق ثاني أكبر منتج للخام في أوبك والذي قال في أبريل إنه سيؤيد الاتفاق فقد اتفق منذ ذلك الحين مع شركات النفط الكبرى على شروط جديدة في عقود تطوير حقوله الضخمة وهو ما سيجلب له زيادة الإنتاج في العام القادم بما يصل إلى 350 ألف برميل يوميا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال مندوبون في أوبك إن نيجيريا وليبيا قد تعقدان الأمور أكثر. وهبط إنتاج نيجيريا إلى أدنى مستوياته فيما يزيد على 20 عاما هذا العام بفعل هجمات على المواقع النفطية بينما تضخ ليبيا جزءا ضئيلا من مستويات ما قبل الحرب وهو ما يثير تساؤلات بشأن مستويات الإنتاج المطلوبة منهما.

وفي حين أيدت نيجيريا مبادرة التجميد في إبريل فقد امتنعت ليبيا عن الانضمام إلى المحادثات.

وأشارت روسيا - التي كانت مستعدة في أبريل لتجميد الإنتاج في أول تعاون لها مع أوبك منذ 2001 - أيضا إلى أنها لا ترغب بشدة في الحوار وستواصل زيادة الإنتاج.

ويحوم إنتاجها حاليا قرب أعلى مستوياته على الإطلاق عند 10.85 مليون برميل يوميا ويتوقع المسؤولون الروس مزيدا من الارتفاع في العام القادم.

وحتى السعودية نفسها زادت إنتاجها إلى مستويات قياسية في يوليو وهو ما عزاه الفالغ إلى ارتفاع الطلب المحلي الموسمي وطلب العملاء في أنحاء العالم كميات إضافية من الخام.

تأتي تلك الزيادات في الوقت الذي يتوقع فيه أن تزيد دول لا تنضم عادة إلى أي تحرك دولي إنتاجها مثل منتجي أمريكا الشمالية. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الإنتاج من خارج أوبك 300 ألف برميل يوميا العام القادم بعد انخفاض بلغ 900 ألف برميل يوميا في 2015 مع استقرار الإنتاج في أمريكا الشمالية.

وبناء على ذلك فإن حث دول مثل إيران والعراق وروسيا على العودة إلى تقييد الإنتاج سيكون مهمة صعبة أمام الرياض لكن الخيار الأسوأ هو زيادة التوقعات لاتفاق لن يتم التوصل إليه كما حدث في إبريل .

وقال المصدر الأول في أوبك "سيؤدي عدم التوصل إلى اتفاق إلى انهيار السوق وأوبك".

التأثير على مصر:

على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط، إلا أن عمق تأثيرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنافس الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي، إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية. لهذا لازالت مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خصم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة، فإنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الأونة الأخيرة، وربما قد يدفعها ذلك إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العملة المصرية وتحويلاتها.

إن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين أدى إلى تراجع نسبة إيرادات النفط والغاز في إجمالي إيرادات موازنات دول المنطقة، خاصة الخليجية مع استمرار النفط أعلى مورد من إيرادات الموازنة. وهو ما أدى كذلك إلى الحد من سياسات الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون وظهور العجز في الموازنات مجددا بعد أعوام من التوازن أو الفوائض. ويتعين على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالعملة الأمريكية أن تضع سياسات نقدية تحافظ على الاستقلالية ومسافة من السياسة النقدية الأمريكية ولا تتبعها في كل خطواتها لأن السياسة النقدية الأمريكية معاكسة لتوجهات سياسة تنويع الاقتصاد الذي ترغب دول الخليج في تحقيقه.

إن أكثر ما يؤرق أسواق النفط حاليا هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقا بالمحيطات، ووفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة والتي تجعلها منافسا مستقبليا في التصدير بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا. كما تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكاً للوقود، ولاسيما تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح من الضروري على الحكومة المصرية مراجعة الأساس الذي استندت إليه في تحديد سعر 40 دولار كمتوسط لسعر برميل البترول في الموازنة الجديدة لعام 2016-2017 حيث إن هذا الرقم قد يتجاوز إذا ما تم التوصل لاتفاق ما بين المنتجين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: هل تغير الصين خريطة العالم الاقتصادية؟

موقع اليوم السابع

بحلول الأول من أكتوبر المقبل، سيكون العالم على تغيير هو الأكبر منذ 36 عاما، فى خريطة الاقتصاد العالمي، بدخول عملة "اليوان" الصينية، كأصل احتياطي دولي، ضمن سلة العملات الرئيسية المعتمدة عالميا.

ويعد ضم اليوان هو أول تغير كبير يطرأ على سلطة العملات العالمية، منذ عام 1980، حيث تم وقتها تخفيض سلة العملات من 16 عملة إلى 5 عملات، هي "الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والين الياباني، بالإضافة لـ"المارك الألماني والفرانك الفرنسى"، غير أن العملتين الأخيرتين حل محلهما اليورو عام 1999.

لماذا اختار صندوق النقد الدولي العملة الصينية دون غيرها من العملات؟

فى نوفمبر 2015، قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إضافة "اليوان الصينى" كعملة خامسة فى سلة "حقوق السحب الخاصة" إلى جانب سلة العملات العالمية المعتمدة، "الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني"، على أن يتم استخدامها كعملة قابلة للاستخدام الحر بدءا من أول أكتوبر المقبل.

واختار المجلس التنفيذي "اليوان" فى إطار مراجعته تكوين سلة حقوق السحب الخاصة، التى تتم كل 5 سنوات، حيث ركزت المراجعة على معيار مهم جدا، وهو عملات البلدان أو الاتحادات النقدية، ذات الصادرات الأكبر قيمة طوال 5 سنوات.

وقال الصندوق فى تقريره، إن الصين ثالث أكبر بلد مُصدر فى العالم قبل اليابان والمملكة المتحدة، مشيرا إلى أن الزيادة الكبيرة فى استخدام وتداول اليوان على المستوى الدولي منذ المراجعة السابقة، وذلك حسب كل المؤشرات، واتفقوا أنها يمكن اعتبارها عملة واسعة الاستخدام فى المعاملات الدولية، وواسعة التداول فى أسواق النقد الأجنبية الرئيسية، ورأوا أنه من الملائم توسيع سلة العملات إلى 5 عملات.

ماذا تعنى سلة العملات المعتمدة عالميا؟

بعد فترة من اعتماد العالم على الذهب، ظهر النقد الورقى "فى البدء" عبارة عن "سند" فيه عبارة أن صاحب هذه الورقة، سيدفع مبلغا مقداره "كذا" مقابل هذه الورقة، وكان لكل عملة تصدرها دولة "غطاء نقدي" من الذهب، وهو ما يدعم النقد لكى تستقر.

ثم مع تطور النظام العالمي، كانت تلجأ الدول حتى عام 1970 لزيادة حصتها من الذهب باللجوء إلى الولايات المتحدة، وتقديم طلب باستبدال ما لديها من دولارات أمريكية بالذهب، الذى تمتلك الولايات المتحدة أكبر مخزون عالمي منه، وتعتبر ثانيا أكثر الدول إنتاجا له، حيث كان الدولار الأمريكى هو العملة الوحيدة القابلة للتبديل بالذهب عالميا، قبل أن يصدر الرئيس نيكسون قرار بتقييد تحويل الدولار إلى ذهب.

كان الدافع وراء ذلك قبل عام 1970، سؤال "هل تحتفظ الدول بالذهب تحت مخاطر السرقة أو الزلازل والفيضانات، أم تستبدله بالدولار الأمريكى وتحمل البنوك الأمريكية مسئولية حفظه وتأمينه، بل وتحصل فوق ذلك على فوائد".

غير أن صندوق النقد الدولي، الذى أنشئ فى عام 1944، والذى تعد أهم مهامه أن يعمل كمرآة للعالمية من خلال المساعدة فى الحفاظ على نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان، قرر فى نهاية الستينيات إنشاء ما يسمى "حق السحب الخاص" كأصل احتياطي دولي ليكمل الاحتياطيات الدولية للبلدان الأعضاء، وكان وقتها يضم 16 عملة، تم تقليصها فى 1960 إلى 5 عملات، وفى 1999 تم استبدال المارك الألماني والفرانك الفرنسى بالـ"يورو الأوروبي".

ما وزن "اليوان الصينى" فى سلة العملات؟

طبقا لقرار صندوق النقد، سيكون وزن كل عملة فى سلة حقوق السحب بدءا من أكتوبر المقبل، كالتالى:

الدولار الأمريكى: 41.7%

اليورو: 30.93%

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

اليوان الصيني: 10.92%

الين الياباني: 8.33%

الجنيه الإسترليني: 8.09%

ويمثل الدولار واليورو الوزن الأكبر في سلة حقوق السحب الخاصة، على أن يتم حساب حجم كل عملة في السلة المعدلة بناء على أسعار صرف العملات خلال 3 أشهر قبل أول أكتوبر، ويصدر صندوق النقد بياناً صحفياً بذلك في 30 سبتمبر المقبل، وسيحدد أول سعر فائدة على حقوق السحب الخاصة 7 أكتوبر المقبل، ويبدأ التطبيق 10 أكتوبر المقبل.

ماذا سيتغير بانضمام "اليوان الصيني" لسلة العملات؟

سيخطو "اليوان الصيني"، خطوة رسمية كبيرة في اتجاه منافسة الدولار، على عرض عملات العالم.. صحيح إنها خطوة على بداية طريق طويل، فالدولار لا يمكن زحزحته بسهولة، إلا أنها خطوة تتيح للبنوك المركزية في أي دولة بالعالم تسديد ديونها الدولية عن طريق هذه العملة، وهو ما يفسح الطريق أمامها للحصول على بديل آخر بخلاف اليورو والدولار، وهو ما يضيف لقوة الصين الاقتصادية.

أيضا سيحق لكل دولة في العالم أن تضم إلى غطائها النقدي "اليوان الصيني"، حيث يمكن لأي حكومة أن يكون الغطاء النقدي، بالإضافة إلى الذهب والأوراق المالية مكونا من 5 عملات هي "الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، واليورو، والين الياباني، واليوان الصيني".

لماذا سعت الصين لضم عملتها ضمن سلة العملات العالمية؟

رغم تباطؤ الاقتصاد الصيني مؤخرا، إلا أنه وفقا لتقرير حديث لصندوق النقد الدولي، مثلت أسهم الاقتصاد ثلث إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في 2015، بما له من تأثير كبير في تحريك السوق العالمي، غير أن الولايات المتحدة لا تزال تسيطر على الاقتصاد العالمي، بفضل عملتها "الدولار"، واقتصادها القوي الذي يصل حجمه إلى نحو 72 تريليون دولار، مقابل نحو 22 تريليون للصين.

أمريكا أيضا تمتلك الحصة الأكبر في صندوق النقد، ولها وحدها حق الفيتو والموافقة على أو منع أي قرض عن أي دولة، وتسعى الصين في إطار سعيها الدؤوب نحو قمة الاقتصاد العالمي، إلى أن يكون لعملتها قيمة أكبر في العالم، وتأثير أكبر أيضا، خاصة أن دول العالم اتفقت بعد الأزمة العالمية في 2008 على الاعتراف بدور أكبر للصين والهند في اتخاذ القرارات بصندوق النقد، وصارت لدولة الصين حصة تصويتية تقدر 6.1% من الحصص التصويتية وهي الثالثة في حصص الدول بعد الولايات المتحدة "16.6%"، واليابان "6.2%"، وقبل كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

وتتطلع الصين لاستخدام أوسع لحقوق السحب الخاصة، كبديل للدولار في احتياطات البنك المركزي.

ومؤخرا قال البنك المركزي الصيني "بنك الشعب"، إن وحدة تابعة لمجموعة البنك الدولي، ستصدر سندات مقومة بحقوق السحب الخاصة في سوق السندات بين البنوك في الصين، وأن البنك الدولي للانشاء والتعمير سيصدر سندات بقيمة مليار دولار وحدة من حقوق السحب الخاصة "2.79 مليار دولار أمريكي".

وشراء ديون البنوك المقومة بوحدات السحب الخاصة - التي ترتبط قيمتها بعملات أجنبية رئيسية، من بينها الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني- سيسمح للمستثمرين المحليين الصينيين بزيادة تعرضهم للعملات الأجنبية داخل سوق السندات المحلية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

إنضمام اليوان كعملة تجارة دولية يعتبر تحولا هيكليا في المنظومة الاقتصادية العالمية وهو ما يستلزم بالضرورة خلال الفترة القادمة متابعة دقيقة من جانب الحكومة والبنك المركزي المصري للمتغيرات التي تنتج عن هذه الخطوة بما يضمن سرعة رد الفعل المصري في ظل مخاوف من إقدام الصين على تخفيض مرتقب لسعر العملة عشية الإنضمام لسلة العملات الدولية في أكتوبر المقبل.

إلا أنه في ضوء تحولات التجارة العالمية أصبح من الضروري إضافة العملة الصينية (اليوان) إلى نظام سلة العملات التي تحصل هيئة قناة السويس بموجبها رسوم العبور للسفن مما سيقوي من عائدات سلة العملات ويحفز السفن الصينية على الاستفادة من خدمات قناة السويس.

من ناحية أخرى فكرة توقيع اتفاقية لتبادل العملات مع الصين سيواجهها عنصر حاسم معوق وهو العجز الضخم في الميزان التجاري المصري – الصيني لصالح الصين خاصة في مجالات السلع وهو ما يستدعي أن تلجأ مصر إلى سد هذه الفجوة أولا بعدة وسائل منها تشجيع السياحة الصينية إلى مصر كذلك تشديد مواصفات الجودة على السلع المستوردة، ووضع ضوابط بالنسبة للسلامة والأثر البيئي، مع صياغة اتفاقية للتبادل التجاري تشمل تدشين برامج بجدول زمني بالتعاون بين البلدين لتخفيض فجوة الميزان التجاري تتضمن اتفاقية لمبادلة صادرات مصرية بواردات صينية بذات القيمة.

ومن منطلق ذلك وفي حالة تنفيذ ما سبق يمكن في حالة البدء في اتخاذ تلك الخطوات والإجراءات أن يتم البدء في دراسة إضافة اليوان كأحد عملات سلة العملات في احتياطي النقد الأجنبي المصري بالإضافة إلى دراسة مدى إمكانية إجراء مبادلة سلعية أو خدمية مبنية على التبادل ما بين اليوان والجنيه المصري.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

استقرت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام تداولات يوم الجمعة، لكنها حققت خسائر أسبوعية، وسط مخاوف من تدخل الحكومة لمواجهة المضاربات في أسواق المال.

وتعرضت أسهم القطاع العقاري لضغوط هبوطية خلال الأسبوع الماضي، في ظل سعي الحكومات المحلية في شنغهاي وبكين وتينجان لوضع معايير جديدة لأسعار المنازل وتهدئة وتيرة صعودها القوية.

وتبحث سلطات "شنغهاي" فرض مزيد من القيود قد تشمل القروض العقارية وقروض شركات التطوير، لمواجهة ارتفاع الأسعار التي قفزت بنسبة 27% خلال يوليو الماضي.

وفي نهاية التداولات استقر مؤشر "شنغهاي" عند مستوى 3070.3 نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.2%.

وأغلقت مؤشرات الأسهم اليابانية تداولات الجمعة على انخفاض، مع ظهور بيانات اقتصادية ضعيفة ووسط توقعات بتراجع الدولار، ومع خسائر الشركات المصنعة للسيارات.

وتراجع مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان للشهر الخامس على التوالي خلال يوليو إلى 0.5% بعد تسجيله لانخفاض بنسبة 0.4% خلال الشهر السابق له.

وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.2% إلى 16360 نقطة، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 1.3% إلى 1287 نقطة.

وهبط سهم شركة "تويوتا موتورز" بنسبة 3.4% إلى 5911 (58.87 دولار)، فيما انخفض سهم شركة "هوندا موتورز" بنسبة 2.2% إلى 3024 (30.12 دولار).

تراجعت غالبية مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة متخلفة عن مكاسبها السابقة بعد تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" بخصوص معدل الفائدة، على الرغم من صدور بيانات اقتصادية ضعيفة.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 53 نقطة إلى 18395.4 نقطة بعد مكاسب بحوالي 120 نقطة خلال الجلسة، كما انخفض مؤشر "S&P 500" القياسي (- 3.4 نقطة) إلى 2169 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 6.7 نقطة) إلى 5219 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.9%، كما تراجع "نازداك" بنسبة 0.4%، بينما سجل "S&P" الأوسع نطاقا خسائر أسبوعية بنسبة 0.7%.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.5% أو بمقدار 1.7 نقطة إلى 343.7 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 1.1%.

وارتفع أيضا مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 21 نقطة) إلى 6838 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 35 نقطة) إلى 4442 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 58 نقطة) إلى 10587.7 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الأجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.1% أو بمقدار 1.30 دولار إلى 1325.90 دولار للأوقية بعد مكاسب بأكثر من 1.5% خلال الجلسة، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة 1.5%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.7% أو بمقدار 31 سنتا وأغلق عند 47.64 دولار للبرميل وسجل خسائر هذا الأسبوع بحوالي 3%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.5% أو بمقدار 25 سنتا وأغلق عند 49.92 دولار للبرميل مسجلا خسائر هذا الأسبوع بحوالي 1.9%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نمواً بنسبة 1.1% على أساس سنوي في القراءة الثانية للربع السنوي الثاني من القراءة الأولية التي سجلت نمواً بنسبة 1.2%، بينما انكمش العجز التجاري إلى 59.3 مليار دولار خلال يوليو من 64.5 مليار دولار في يونيو.

وخلال قمة "جاكسون هول"، صرحت رئيسة الفيدرالي "يلين" بأن الأحوال الاقتصادية الجارية تبرر رفعا وشيكاً لمعدل الفائدة في ضوء قوة سوق العمل والنمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة، وتوقعت ارتفاع معدل التضخم نحو المستهدف بنسبة 2% في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

التأثير على مصر:

شهدت البورصة المصرية استمراراً لحالة الانفصال عن أداء الأسواق العالمية خلال تداولات الأسبوع نتيجة الاستمرار في التأثير بمتغيرات الاقتصاد الداخلي وعلى رأسها نتائج الاتفاق مع بعثة صندوق النقد الدولي وبدء الإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد المصري ما خلق حالة ترقب في الاقتصاد المصري الصورة التي دفعت التعاملات في البورصة المصرية خلال تداولات الأسبوع للتراجع مع الميل النسبي في اتجاه عمليات جني الأرباح مما ساهم في تحقيق تراجع نسبي للمؤشرات.

نشير إلى أنه من الضروري مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أن تكثف البورصة المصرية من تحركاتها في اتجاه جذب استثمارات أجنبية خاصة وأن الإجراءات الإصلاحية من المتوقع أن ترفع من جاذبيتها الاستثمارية مما سيدفع بالبورصة إلى تحسين فرصها للتهيئة للطرقات المتوقعة خلال الفترة المقبلة مع زيادة حجم التداولات والاستثمارات الواردة إليها.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطرقات المخطط لها بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية.

إن البورصة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام الحكومي لاتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها وهو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسئول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.